انها اراد فاصدع بالامر اي اظهر دينك فان الآية لم يرد بها مطلق التبليغ
بل التبليغ جهارًا ومطلق التبليغ كان واقعًا قبل نزول الآية ومنه قوله ثم
ضربت عليهم الذلة والمسكنة اي جعلت كالقبة المضروبة او الملصقة بهم حتى
انها ضربت سمة ضربة لازب كالضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار
حاكم مع الدلالة والجامع الاحاطة واللزوم وهما عقليان وقد يعترض على
هذا بان بعض اهل اللغة وهو صاحب ايادا المغاييس ذكر ان الصدع
الاظهار وعلى هذا يكون اصدع في الآية الكريمة حقيقة قوله واما عكس ذلك
اشارة الى القسم السادس وهو ان يكونا مختلفين والحسي مستعارا والعقلي
مستعارا منه كقوله ثم انا لما طغى لما حملناكم في الجارية فالمستعار له كثرة الما
وهو حسي والمستعار منه التكبر فان الطغيان حقيقة في التكبر والجامع الاستعلا
المفرط وهما عقليان وفي اطلاق ان الجامع عقلي نظر لان استعلا الماء الحسي
واستعلا التكبر عقلي وذكر مثل السكاكي وابن مالك في المصباح لهذا القسم تقريد
قيدوه وراظهروهم وهو هم لانه استعارة محسوس بمعقول على العكس مما
ذكروه فان التبدد حسي والتفرق للعقلة عقلي وباعتبار اللفظ
شمان الآتي الاستعارة تنقسم باعتبار اللفظ قسمين اصلية
وتبعية فالاصلية ما كان المتجوز به اسمًا وضابطه ان لفظ الاستعارة ان
كان اسم جنس فهي اصلية والا فتبعية والمراد باسم الجنس ما وضع للذات
اما للاعيان كاسد ورجل او للمعاني كالقيام والقعود وانما كانت الاستعارة
الاصلية لاسما الاجناس لانها تعتمد كون المشبه موصوفا
بلك ركته للمشبه به في وجه فلا بد ان يكون المشبه به ايضا موصوفا لان المشاركة
تستدعي شيئا من الطرفين قال الصفد وانا يصلح للموصوفية الحقائق كقولك
حسام ابيض وبياض صادق دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها
والحروف فان قلت فقد قيل في نحو تجاعل باسل وتجاور دياض وعالم يخبر ان
باسلا ومن تجاعل وبياض ومن تجاور وصف لعالم قلت ذلك
شاذ لدل بان التوالي لا تنتج صفات الا لما يكون موصوفا بالاول انتهى كلام الصفد

وهو

وهو كلام المفتاح الا انه لم يقل انما تصلح للموصوفية الحقائق بل قال الاصل في
الموصوفية هي الحقائق وانما قلت الاصل ولم اقل لا يعقل الوصف الا لحقيقة
قصر المسافة حيث يقول في نحو تجاعل باسل وذكر السوال والجواب
ودافعها الخطيبي وزاد ان قال لان معنى الموصوفية كون الشيء قائمًا بغيره
فالاصل في الموجود ان يكون جوهرًا وفي الصفة ان يكون عرضًا قلت فيلزم
ان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا صلم لكن
ليس من شرط التشبيه ان يكون المشبه موصوفا بوصف فاعرفه بل ان يصح وصفه
بامرها داخلين او خارج عنه حقيقي او اضافي وقوله انما يصلح للموصوفية
بامرها داخلين او خارج عنه حقيقي الحقائق اذا اراد شياع الصفة
بالموصوف تسلم بل لا يكون ذلك الا للجواهر فلا يلزم ان لا يجوز باسما
الاجناس المعاني كالعلم والجهل لانها لا تقوم بها الصفات لان العرض
لا يقوم بالعرض عند الجمهور وان اراد الصفة المحاج لها في التشبيه تلك
لا يشترط فيها ما ذكره بقوله ان الوصف انما يكون للحقائق يقال عليه لم
ولكن ما الذي صرف الصفات المشتقة عن ان تكون حقائق ودلولها ليس
هو الصفة بل الذات باعتبار الصفة الموصوف قال ابن الحاجب في نحو الضرب
دال على ذات باعتبار معنى هو المصدر وقال في مختصره في الاصول
الاسد ونحوه من المشتق يدل على ذات متصفة بسواد وقال الامام في المحصول
في باب الاشتقاق مدلول المشتق مركب والمشتق منه مفرد وقال البيضاوي
المشتق ما دل على ذي صفة فلانك ان مدلول الضارب ذات متصفة
بضرب واعتبار الوصف في مدلوله او اعتبار الزمان لا ينفي كون مدلوله
الذات كما ان اعتبار الناطق في مدلول الانسان قيدا في كونه حيوانا
لا ينفي كونه اسما للذات بقيد الضرب المسمات بالضارب حقيقة مستقرة
في الذهن لا يقال فيها غير ثابتة انما الضرب اذا اخذ صفة للانسان
هو الذي يقال فيه صفة غير ثابتة ولقايل ان يقول كل كلي يدخله المجاز وطئ
الاصوليين على قولهم اسم الجنس المطلق عليه في القرينة بل الكلي مشتقًا كان ام

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)